المرأة اليمنية ودورها التاريخي في الحياة السياسية بين الماضي والحاضر

إعداد : دكتورة سناء حسن مكي

تأتي معاناة المرأة اليمنية في سياق أوسع من المعاناة والأزمات التي يعيشها كل اليمنيين بفعل الحرب والصراع ، إلا أن المرأة تتحمّل عبئًا مضاعفًا من التهميش، كونها الأكثر تضررًا من القيود الاجتماعية والتمييز القائم على النوع، وتتناول عبر هذه المحاضرة واقع مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العامة، في ظل تحديات متراكمة تفاقمت بفعل الصراع المستمر.

نسلّط الضوء على التراجع الحاد في مؤشرات التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والعوامل المتعددة التي أسهمت في تهميش المرأة، بدءًا من العادات والتقاليد وصولًا إلى غياب الإرادة السياسية. كما نستعرض أوضاع الفئات النسوية الأكثر هشاشة، مع تقديم توصيات عملية لإعادة إدماج المرأة كشريك فاعل في مسارات التنمية وبناء السلام.

الوضع العام والإحصائيات

1. تراجع اليمن في **المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسي2006-2021** من 115 إلى 155 من 156 دولة، ما يعكس فجوة ضخمة في التمكين بين الجنسين.
2. تراجع حاد سجله اليمن عالمياً في المؤشر الفرعي "المشاركة والفرص الاقتصادية"، **من المرتبة 114 إلى المرتبة 154**، وهو ما يشير بوضوح إلى ما تواجهه النساء اليمنيات من تحديات في سوق العمل خلال فترة الصراع
3. سجلت البلاد تراجعا في الترتيب العالمي لمؤشرات النسبة بين الجنسين، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ومتوسط الحياة الصحية للفرد (وهي مؤشرات رئيسية في قطاع الصحة) من المرتبة 48 إلى المرتبة 95، في دلالة واضحة على **اتساع الفوارق بين الجنسين في مجال الصحة.**

التمكين السياسي للمراة اليمنية والكوتا النسائية

CamScanner

خلفية تاريخية

مشاركة المرأة السياسية في اليمن تُعدّ واحدة من أبرز مظاهر الحضور النسائي في الحياة العامة في المنطقة العربية عبر التاريخ. وقد اتخذت هذه المشاركة أشكالًا مختلفة، بدأت منذ العصور القديمة.

وشهدت اليمن مشاركة مبكرة للمرأة في الحياة السياسية، حيث تُعد الملكة بلقيس، حاكمة مملكة سبأ، من أبرز رموز القيادة النسائية في التاريخ القديم، وقد ذُكرت في القرآن الكريم الكريم مع نبي الله سليمان عليه السلام كقائدة حكيمة تدير شؤون دولتها بالشورى والحكمة.

بلقيس لم تكن المرأة الوحيدة التي تسنمت رأس السلطة في اليمن، إذ حكمت خلال العصر الإسلامي الوسيط الملكة "سيدة بنت أحمد الصليحي" والمعروفة بالملكة أروى، ودام حكمها قرابة الخمسين عاماً واشتهر عهدها بالرخاء الاقتصادي والتوسع العمراني.

التمثيل الحالي للمرأة اليمنية

الأمر الأكثر إثارة للقلق هو التراجع الحاصل في مجال **التمكين السياسي**، حيث سجل اليمن تراجعاً من المرتبة 113 إلى المرتبة 154، وهو ما يعكس تهميشاً سياسياً للمرأة، فتمثيل المرأة في المجالين السياسي والعام في اليمن ضعيفًا قبل الحرب، وجاء الصراع المستمر طوال العقد الماضي ليزيد الطين بله، أما في الإطار السياسي الحالي الذي أُنشئ في عام 2022، فيتألف مجلس القيادة الرئاسي من ثمانية أعضاء جميعهم من الرجال، في حين تضم لجنة التشاور والمصالحة، وهي هيئة استشارية لمجلس القيادة الرئاسي، خمس نساء فقط من أصل 50 عضواً، أما البرلمان اليمني فلا يضم حالياً أي امرأة، مما يضع البلاد في ذيل قائمة الدول من حيث تمثيل المرأة في الهيئات الحكومية

- في المجالس المحلية: تمثيل نسائي ضعيف جدًا.

CamScanner

- في البرلمان: لا توجد أي امرأة حاليًا في مجلس النواب (حتى عام 2025).
- في المفاوضات السياسية: مشاركة النساء محدودة، وغالبًا شكلية.
- **في الحكومات المتعاقبة: تمثيل رمزي، يمكن توضيحه فيما يلي:**

  - حكومة الوفاق الوطني (2012–2014) حضورًا نسائيًا محدودًا بثلاث وزيرات تولين حقائب وزارية هن: حورية مشهور، وزيرة حقوق الإنسان؛ وأمة العليم محمد، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل؛ وجوهرة محمد ثابت، وزيرة الدولة لشؤون مجلس الوزراء.
  - حكومة الشراكة الوطنية (كفاءات) بعد تشكيلها في (2014–2015) شغلت ثلاث سيدات حقائب وزارية من أصل 35 حقيبة، هن: نادية عبد العزيز السقاف، وزيرة الإعلام؛ أروى عبده عثمان، وزيرة الثقافة؛ وسميرة عبيد، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل.
  - الحكومة المصغرة (2015–2016) غيابًا تامًا للمرأة في التشكيل الوزاري.
  - حكومة بن دغر في العام 2016 حتى العام 2018، تمثيلًا نسائيًا محدودًا بحقيبتين وزاريتين، هما: سميرة عبيد، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل؛ وابتهاج الكمال بدلا من سميرة عبيد من ابريل 2017 ، ونهال ناجي العولقي وزيرة الشؤون القانونية.
  - حكومة معين عبد الملك الأولى في العام 2018 حتى 2020، بوزيرة واحدة هي نهال العولقي، وزيرة الشؤون القانونية.
  - الحكومة الثانية لمعين في 2020 واستمرت حتى 2024، سجلت هذه الحكومة غيابًا تامًا للمرأة في التشكيل الوزاري.
  - حكومة بن مبارك واستمرت عامًا واحدًا، واستمر معها غياب المرأة في التشكيل الوزاري، وضمت الحكومة 24 حقيبة وزارية.
  - حكومة بن بريك الحالية (2025) لا تضم الحكومة الحالية أي تمثيل نسائي في الحقائب الوزارية

CamScanner

المراة اليمنية والأحزاب السياسية

- منذ أن نشأت الأحزاب السياسية في اليمن، كان تعبئة النساء كناخبات أسهل وأقل إثارة للجدل في فترة ما قبل الحرب الأهلية الأخيرة؛ من إشراكهن في أدوار القيادة وصنع القرار داخل الأحزاب.
- على سبيل المثال، بلغ عدد النساء المرشحات للانتخابات المحلية في العام 2006، 168 امرأة فقط من إجمالي 19 ألف و223 مرشحاً يتنافسون على حوالي ستة آلاف مقعد.
- تبيّن الإحصائيات أنّ عدد النساء اللواتي يتولين مراكز في قيادات الأحزاب اليمنية بلغ 259 امرأة من اجمالي 12975 في كافة الأحزاب وبنسبة2%.
- بالنظر للإحصائيات المتوفرة حول مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية اليمنية تعتبر نسب متدنية حيث لا تتجاوز 20% كأكبر نسبة للمرأة داخل أكبر حزب في اليمن وهو المؤتمر الشعبي العام، وهذا يعتبر أحد أسباب ضعف مشاركتها في مراكز صنع القرار.
- إنّ قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم 13 لسنة 2001، لا يولي اهتمام للمرأة إلا كناخبة، بالإضافة إلى أنّ النظام الانتخابي في اليمن "نظام الدائرة الفردية" يقلل من فرص النساء حتى وإن كن أولات كفاءة عالية، فالرجال المنافسون غالباً ما يكونون من ذوي النفوذ والقوة.

الكوتا النسائية في اليمن

ما هي "الكوتا"؟

CamScanner

الكوتا (Quota) كلمة لاتينية الأصل تعني "النصيب" أو "الحصة."، وفي السياق السياسي، تشير إلى تخصيص نسبة أو عدد محدد من المقاعد أو المناصب لفئة معينة (مثل النساء أو الأقليات) لضمان تمثيلهم في مواقع صنع القرار.

أصل فكرة الكوتا

ظهرت فكرة الكوتا استجابة لغياب التوازن في التمثيل السياسي والاجتماعي، وخاصة للنساء، نتيجة قرون من التمييز والإقصاء، وتم تطبيقها في العديد من الدول كآلية مؤقتة لتعزيز العدالة والمساواة، ولتشجيع مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية.

أول دولة في العالم تطبق نظام الكوتا الترشيحية

تعتبر الأرجنتين أول دولة في العالم تطبق نظام الكوتا الترشيحية التي تجبر الأحزاب على ترشيح نسبة محددة من النساء على قوائمها من خلال النظام الانتخابي الذي صدر في عام 1991

كوتا المرأة اليمنية

رغم أن الدستور اليمني لا يتضمن نصًا صريحًا حول الكوتا النسائية، فإن مبدأ تخصيص نسبة للنساء ظهر بوضوح في مؤتمر الحوار الوطني 2013 ، حيث تم إقرار مبدأ تخصيص 30%من التمثيل للنساء في مختلف مستويات السلطة ومواقع صنع القرار، كخطوة مهمة نحو الإنصاف وتمكين المرأة، ولكنه للأسف لم يفعل ، لذلك تطالب باستمرار منظمات المجتمع المدني والناشطات النسويات بتطبيق الكوتا فعليًا في البرلمان، الحكومة، المجالس المحلية، والأحزاب.

التحديات التي تواجه تطبيق الكوتا:النسائية

- البيئة السياسية غير المستقرة بسبب الصراع والحرب.
- ضعف الإرادة السياسية لدى الأحزاب والنخب الحاكمة.

CamScanner

- العادات والتقاليد التي تحد من دور المرأة.
- تهميش النساء داخل الأحزاب السياسية.
- غياب قانون ينص على الكوتا بشكل ملزم.

كيفية تفعيل الكوتا النسائية في اليمن

- إصدار قانون يلزم بتخصيص 30% من المقاعد للنساء في كافة مؤسسات الدولة.
- تعديل قانون الانتخابات ليشمل نصًا صريحًا عن الكوتا النسائية.
- إدراج الكوتا ضمن مواد الدستور اليمني بشكل دائم وملزم.
- تطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني بشأن تمثيل النساء.
- إلزام الأحزاب السياسية بترشيح نساء بنسبة لا تقل عن 30%.
- دمج الكوتا في اتفاقات السلام والمفاوضات السياسية.
- توفير برامج تدريب وتمكين سياسي للنساء في جميع المحافظات.
- دعم منظمات المجتمع المدني النسائية في المناصرة والمراقبة.
- تشكيل هيئة رقابية تتابع تنفيذ الكوتا وتصدر تقارير دورية.
- إطلاق حملات توعية مجتمعية حول أهمية مشاركة المرأة في القرار.

استبيان حديث عن نظام الكوتا

أطلق استبيان في شهر يوليو الماضي حول تمثيل النساء في المناصب القيادية والسياسية والوظائف العامة، بعنوان "الكوتا في اليمن.. ضرورة أم رفاهية؟ " ، بهدف معرفة آراء جمهور لنظام الكوتا ومدى أهميته في السياق اليمني، وطرح سؤالاً مفتوحاً على المشاركين كجزء من الاستبيان، وكان السؤال، "إذا كنت صاحب/ة قرار لتفعيل أو تعطيل نظام الكوتا في اليمن، فما هو أهم إجراء ستتخذه/ينه؟"، وأتاح هذا السؤال المجال للمشاركين للتعبير بحرية عن آرائهم وتصوراتهم إذا كان بيدهم القرار.

CamScanner

اتجهت أغلبية الآراء نحو دعم تفعيل الكوتا، مع التأكيد على ضرورة معالجة بعض الجوانب لضمان فعاليتها وعدالتها:

1. **ربط الكوتا بالكفاءة والخبرة** :شدد العديد من المشاركين على ضرورة أن يكون اختيار النساء للكوتا مبنيًا على الكفاءة والخبرة العلمية والعملية، وليس فقط على أساس النوع الاجتماعي.
2. **تأهيل وتدريب النساء** :أكد البعض على أهمية تأهيل المرأة اليمنية للمناصب القيادية وتدريبها قبل حصولها على المقاعد، لضمان قدرتها على أداء مهامها بفعالية.
3. **الشفافية في الاختيار** :دعا المشاركون إلى اختيار النساء في إطار الكوتا بشفافية، لتجنب استغلال الكوتا لتعزيز نفوذ أحزاب أو عائلات معينة.
4. **تحديد الكوتا كإجراء زمني مؤقت** :اقترح البعض أن تكون الكوتا إجراءً مؤقتًا لمرحلة معينة، بهدف تمكين المرأة ثم الانتقال إلى مشاركة قائمة على الكفاءة.
5. **مراعاة العادات والتقاليد والدين** :لفتت بعض الإجابات إلى ضرورة أن يتم تطبيق الكوتا بما لا يخالف العادات والتقاليد والدين.
6. **تعديل الدستور** :اقترح البعض تعديل الدستور لضمان قدرة المرأة على تعديل القوانين التي تخدم النساء.
7. **دعم وتمويل المشاريع الصغيرة للمرأة** :اعتبر البعض أن التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو البديل الأكثر فعالية، لأنه يعزز الثقة بالنفس ويساهم في تخفيف الفقر.
8. **التوعية المجتمعية** :أكدت إجابات على أهمية بدء حملات توعية لتعريف المجتمع بأهمية إشراك النساء في صنع القرار وفي الأماكن السياسية.
9. **تفعيل دور الأحزاب السياسية** :أشار البعض إلى ضرورة أن تلعب الأحزاب السياسية دورًا فاعلًا في تطبيق الكوتا.

CamScanner

10. **إيصال النساء للبرلمان أولاً** :تخصيص نسبة معينة من المقاعد في المجالس التشريعية للنساء، وتعديل القوانين الانتخابية لضمان تطبيق نظام الكوتا بشكل فعال.

أبرز العوامل التي ساهمت في تهميش المرأة اليمنية

العوامل الاجتماعية والثقافية

- العادات والتقاليد القبلية التي تُكرّس أدوارًا محددة للنساء وتحصرهن في نطاق المنزل.
- النظرة الذكورية السائدة التي تعتبر مشاركة المرأة في الشأن العام "عيبًا" أو "عارًا."
- الزواج المبكر الذي يحرم الفتيات من التعليم والعمل ويقيّد حركتهن الاجتماعية.
- سيطرة العقلية الأبوية التي تحد من قرارات المرأة في العمل، التعليم، والزواج.

العوامل السياسية

- غياب الإرادة السياسية لدعم تمثيل المرأة في المناصب القيادية وصنع القرار.
- عدم تفعيل الكوتا النسائية أو أي آليات قانونية لضمان مشاركة المرأة سياسيًا.(على الرغم من وجود كوتا تضمنتها مخرجات مؤتمر الحوار الوطني في اليمن لتمثيل النساء في الهيئات بنسبة لا تقل عن 30% ولم تنفذ)
- الصراعات والانقسامات السياسية التي جعلت قضايا المرأة في ذيل الأولويات.

العوامل القانونية والمؤسسية

- غياب آليات لحماية المرأة من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- ضعف تطبيق القوانين حتى عندما تكون منصفة؛ مثل قوانين مكافحة الزواج القسري.
- قلة تمثيل النساء في القضاء والمحاماة، ما يحد من الدفاع عن حقوقهن.

CamScanner

العوامل الاقتصادية

- الفقر المدقع وتردّي الوضع المعيشي، ما يجعل التعليم والعمل رفاهية لا أولوية.
- الاعتماد الكبير على الرجال كمصدر دخل، وتفضيل تشغيلهم في ظل محدودية الفرص.
- قلة فرص التدريب والتأهيل المهني للنساء، خاصة في الريف.
- حرمان النساء من الإرث أو الملكية في بعض المناطق، ما يقلل من استقلاليتهن المالية.

العوامل التعليمية والمعرفية

- نسبة أمية عالية بين النساء خاصة في المناطق الريفية
- تسرب الفتيات من المدارس بسبب الفقر، النزوح، أو الأعراف الاجتماعية.
- ضعف المناهج التعليمية في تعزيز مفاهيم المساواة والتمكين.

عوامل نابعة من المرأة نفسها

- سؤال يطرح نفسه هل تُلام المرأة اليمنية على تهميشها؟

نعم، إلى حدٍ ما.. لأن بعض السلوكيات والمواقف تُساهم (عن غير قصد) في استمرار التهميش، مثل:

1. **القبول بالوضع القائم:**
   - بعض النساء يُسلّمن بالأعراف الذكورية دون مقاومة أو وعي بأنها ظالمة أو مجحفة.
2. **إعادة إنتاج الثقافة الذكورية:**
   - كثير من الأمهات يربين بناتهن على الطاعة والخنوع، وأولادهن على السيطرة والتمييز.

CamScanner

3. **الابتعاد عن المشاركة العامة:**

- هناك عزوف نسوي عن الانخراط في العمل العام أو العمل النقابي والسياسي، لأسباب متعددة (منها ذاتية).

4. **عدم التضامن النسوي:**

- في بعض الحالات، النساء لا يدعمن بعضهن، بل يقفن ضد بعضهن خاصة في مواقع السلطة أو الإعلام.

5. **ضعف المبادرة الفردية:**

- قلة من النساء تبادرن بتغيير واقعهن من خلال التعليم، التثقيف، أو العمل المدني.

فئات النساء الأكثر تهميشا

.النساء النازحات (أكثر عرضة للفقر والعنف والاستغلال في مخيمات النزوح، ويواجهن صعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية والتعليم)

النساء الأرامل والمطلقات(يعانين من الوصمة الاجتماعية والتهميش الاقتصادي، فرص العمل والدخل شبه معدومة بدون دعم عائلي، في كثير من الحالات يُحرمن من حضانة الأطفال أو الميراث)

النساء من ذوات الإعاقة (يتعرضن لتهميش مزدوج: كنساء وكمعاقات،محدودات في التنقل، التعلم، والاندماج المجتمعي)

الفتيات القاصرات (ضحايا الزواج المبكر) يُحرمن من التعليم والاستقلال، ويتعرضن للعنف الأسري.

النساء في مناطق النزاع أو سيطرة الجماعات المسلحة

التوصيات والحلول

CamScanner

سياسيًا وقانونيًا

- اعتماد حد أدنى من التمثيل النسائي في المجالس الحكومية والبرلمانية
- تطبيق قوانين تمنع الزواج المبكر (رفع الحد الأدنى للعمر)
- إصلاح قوانين الأحوال الشخصية لتحقيق المساواة في الطلاق والحضانة

اقتصاديًا

- توسيع مبادرات لتمكين النساء: تمويل، تدريب، استشارا.
- دعم ريادة الأعمال النسائية: تسهيلات ائتمانية، تسويق، ومنصات عرض.
- تسهيل وصول النساء للخدمات المالية.

اجتماعيًا وتعليميًا

- دعم التعليم للفتيات وتوسيع الرقعة التعليمية.
- تحرير قوانين حظر العنف القائم على النوع الاجتماعي وتفعيلها.
- حملات توعية مجتمعية حول أهمية تمكين المرأة.

ثقافيًا وإعلاميًا

- رفع نسبة النساء في الإعلام: منتجة، مراسلة، مذيعة.
- تدريب المرأة الصانعة للمحتوى الإعلامي.
- إبراز نماذج نسوية ناجحة في الإعلام.

مظاهر اضطهاد الحوثيين للمراة

CamScanner

- **تشكيل فرقتا "الزينبيات" و" الفاطميات"، من عناصر نسوية حوثية**، أسوة بما يجري في إيران، للقيام بعملية الاقتحام للبيوت، والتعامل العنيف مع النساء، والإشراف على السجون، والقيام بكل ما من شأنه الانتقام من العنصر النسائي، حال تعذّر القيام به من قبل العناصر الذكورية للحوثيين.
- **فرض قيود مشددة على اللباس والتنقل** :أُجبرت النساء على ارتداء زي معين ومنعن من التنقل بدون "محرم"، ما قيد حريتهن الشخصية بشكل كبير.
- **إغلاق مراكز التجميل والتدريب النسائية** :أُغلقت العديد من الصالونات ومراكز التعليم المهني الخاصة بالنساء، مما حرمهن من فرص العمل والتطوير.
- **اعتقال وتعذيب النساء الناشطات** :تم اعتقال نساء بتهم ملفقة مثل "الخروج عن العفاف"، وتعرضن للتعذيب وسوء المعاملة في السجون.
- **التضييق على تعليم الفتيات** :أُغلقت بعض المدارس أو فُرضت مناهج أيديولوجية تشجع على فكر الجماعة وتحد من تعليم الفتيات.
- **الفصل بين الجنسين بشكل قسري في الأماكن العامة** :فُرضت قوانين تفصل النساء عن الرجال بشكل متشدد حتى في الفضاءات التعليمية والطبية.
- **تقارير حقوقية:**
  - **أصدرت منظمة " رايتس رادار لحقوق الإنسان في مارس 2020** بياناً بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، رصدت فيه الانتهاكات التي تعرّضت لها المرأة اليمنية على يد الحوثيين، فبلغت أكثر من 20 ألف حالة انتهاك ارتكبها الحوثيون ضد المرأة خلال الفترة من 2018 حتى 2020، موزعة بين حالات قتل وإصابة واعتداء جسدي وحالات عنف وغيرها
  - **ذكرت منظمة سام للحقوق والحريات –ومقرّها جنيف– في يناير 2021** أن فريق البحث لديها تحصل على شهادات من مُعتقلات سابقات إضافة لإحدى النساء العاملات بسجون الحوثي عكست حجم الجرائم والممارسات الخطيرة المرتكبة على يد تلك القوات، دون مراعاة للحماية الخاصة التي أقرّها القانون الدولي للمرأة في العديد من المواقف والمواثيق الدولية.

خاتمة

CamScanner

في ختام هذه المحاضرة، ندرك أن تهميش المرأة اليمنية ليس نتيجة ظرف واحد، بل هو نتاج تراكمي لعوامل اجتماعية، سياسية، قانونية واقتصادية، تفاقمت بفعل الحرب والنزاعات، وقد غيبت المراة اليمنية من قبل الشرعية وتم اضطهادها من قبل الحوثيين، إن النهوض بدور المرأة في اليمن لا يمكن أن يتحقق دون إرادة حقيقية للتغيير، تبدأ من الاعتراف بدورها كشريك أساسي في بناء الوطن. تمكين المرأة ليس رفاهية، بل ضرورة لبناء مجتمع عادل ومستقر، ولن يكون هناك سلام أو تنمية دون مشاركة فاعلة وشاملة للنساء.

CamScanner